ويبقى الحل في الداخل

حميد الموسوي

تناقلت بعض وسائل الاعلام العراقية لأول مرة، فقرات من الوثيقة الامريكية التي مثلت بعض المقترحات لحل مشكلة تشكيل الحكومة العالقة منذ اكثر من خمسة شهور، هذه الوثيقة اقترحت تشكيل مجلس سياسي تنسيقي مهمته مراجعة كل القرارات الهامة والستراتيجية وتقديم توصيات ونصائح بصفة غير الزامية حيث رأت واشنطن فيها مشروعا لتقاسم السلطة بين القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون بوصفهما القائمتين المتنافستين على تشكيل الحكومة والمتمسكتين بأحقية كلا منهما بمنصب رئاسة الوزراء اذ ستوكل الى المجلس التنسيقي للسياسة الوطنية الاستراتيجية، والذي سيتشكل من:

1- الامين العام لشؤون الأمن الوطني "الرئيس".

2- رئيس الجمهورية "الرئيس المشارك".

3- رئيس الوزراء "الرئيس المشارك".

4- رئيس مجلس النواب.

5- رئيس مجلس القضاء الاعلى.

6- رئيس اقليم كردستان.

7- وزير الدفاع.

ستوكل لهذا المجلس المهام الكبيرة ومن بينها مراجعة القرارات الأمنية والعسكرية وحركة قطعات الجيش، والشؤون الاقتصادية والسياسة الخارجية للبلاد على ان لايتعارض ذلك مع صلاحيات الرئاسات الثلاث: رئاسة الوزراء، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس النواب. ويبدو ان هذه الوثيقة لقيت نسبة من القبول عند الكتلتين الأكبر لكن الخلاف والاعتراض انصب حول صفة "الالزام" للقرارات التي سيصدرها المجلس المقترح والتي تراها الوثيقة غير ملزمة. المعروف ان مجلسا سياسيا للامن الوطني كان قد تأسس سنة ٢٠٠٦ تكون من:

- رئيس الجمهورية ونائبيه.
- رئيس الوزراء ونائبيه.
- رئيس مجلس النواب ونائبيه
- ممثلو الكتل السياسية في مجلس النواب.
- ممثل عن رئيس اقليم كوردستان العراق.

لكن هذا المجلس عومل كهيئة غير دستورية لعدم مصادقة البرلمان على نظامه الداخلي ولم يكن له دور يذكر. من المؤكد ان حوارات مكثفة اجراها الطرف الامريكي الذي حمل هذه الوثيقة من واشنطن سواء كان نائب الرئيس الامريكي، او نائب وزير الخارجية الامريكية او ممثلون عن الكونكرس الامريكي او غيرهم من المسؤولين خلال جولاتهم المكوكية ولقاءاتهم مع المسؤولين العراقيين وخاصة رؤساء الكتل الاربع الفائزة في الانتخابات، وتحديدا الكتلة العراقية وكتلة ائتلاف دولة القانون، لكن هذه اللقاءات والحوارات غير المعلنة مع كثافتها وطول مدتها لم تثمر ولم تضع حدا للنزاع الدائر حول أحقية الكتلة المكلفة بتشكيل الحكومة على ان تكون رئاسة الوزراء من نصيبها مع ان المحكمة الدستورية كانت قد حسمت الموضوع وقطعت الجدال والنزاع بان الكتلة البرلمانية الاكبر هي المعنية في الدستور وليس الكتلة الفائزة الاكبر في الانتخابات.

ظهور الوثيقة وتسريب فقراتها الى وسائل الاعلام، والصمت المطبق على نتائج المباحثات والحوارات التي صاحبت طرح برنامج هذه الوثيقة يؤكد بوضوح استمرار ازمة تشكيل الحكومة وفشل الدور الامريكي من خلال هذه الوثيقة، على ان المحاولات لم تتوقف وهذا ماتؤكده الزيارات المستمرة للمسؤولين الامريكيين وعلى مختلف الصعد خاصة وان القوات الامريكية على وشك اتمام انسحابها من العراق نهاية الشهر الحالي. لاشك ان تصلب الاطراف الفاعلة في العملية السياسية وتمسكها بشروط لايقبلها الطرف المقابل زاد المشكلة تعقيدا وتسبب بدخول اطراف خارجية على خط الازمة ولكل طرف مصالحه واهدافه والتي قد لاتخدم مصالح العراقيين ولا تسهم في حل مشاكلهم ان لم تزدها تأزما. الوقت يمر والجميع يرفضون الاملاءات الخارجية والحلول المستوردة، والجميع أيضا ايديهم ممدودة وصدورهم مفتوحة ولايقبلون المشاركة في حكومة تهمش او تقصي اي طرف من الاطراف -هذا ما نراه ونسمعه من خلال وسائل الاعلام- أين المشكلة اذن؟! المشكلة في التفاصيل والشيطان يكمن في التفاصيل، والمشكلة في التطبيق الميداني للاقوال والنوايا. الوضع العراقي المأزوم بالمشاكل الخدمية المعدومة والظروف المعيشية، الملبد بالاجواء المتشنجة المخيفة مع تدهور امني فضيع وغياب للسلطة، هذا الوضع لايسمح باستمرار الحال على ماهو عليه الى أيام وليس شهور اخرى. واذا كان البعض يراهن على كسب الوقت وامتحان صبر الاخرين فالوقت ليس بصالح احد اطلاقا واولهم العراق وتجربته الديمقراطية ومستقبل شعبه. سبق واكدنا بأن الحلول في الداخل، وان مستقبل العراق من صنع ايديكم.. وان المتعنتين سيخسرون قواعدهم الجماهيرية.

ونقول اليوم ان الحل ليس في الوثيقة الامريكية.

فلمن سيكون شرف السبق في التراجع عن تعنته والتنازل عن بعض شروطه؟.

مطلب أضعه بالتحديد أمام قيادات وناشطي الحركة الديمقراطية الاشورية

ثامـــــر

بعد أن أكمل الإخوة في الحركة مؤتمرهم العام في بغداد بنجاح في ظل أوضاع غير مستقره من كل النواحي، أتقدم الى المشاركين أولا بالتهنئة الحاره و باقة ورد الى الفائزين باللجنة المركزيه وأمانة قيادة الحركة.

الكلام عن تضحيات الحركه ونضالاتها ومواقفها لا يغطيه مقال من صفحة او صفحتين، فهو تاريخ حافل بالعطاءات و يتضمن مراحل تخللتها العديد من العثرات، لكن الذي يبعث الأمل هو ان أستعدادية التصحيح العقلاني كانت دائما مرافقة لعملها وهو سبب ديمومة مسيرتها وأستمرار دعم اهلنا لها.إذن التجديد في ميكانيكة العمل على الأرض أصبح من الأولويات التي ترافق أي ممارسة تصحيحية تتطلبها المرحلة، وهذا يستدعي تلقيح الفكر بما يتناسب ونهج العمل السياسي الذي يفترض به الحفاظ على الثوابت التي على اساسها أسست الحركة ومن أجلها تسلق الابطال أعواد المشانق.

بدون أن أطيل على القارئ وعلى الإخوة في الحركة بعد المؤتمر وانتخابات القيادة الجديدة، مطلبي الذي أجد في أهميته ما يستوجب وضعه في صدارة برنامج العمل ومن الاولويات التي لو حصل اي تقاعس في التعاطي معها فسنكون كمن ينفخ في قربة مثقوبة، الموضوع لا علاقة له بالتسمية لاني لست خائفا ولا مترددا في تسمية نفسي كلداني او اشوري او سرياني "لكن سياسيا ارفض وصفي بالمسيحي رغم إعتزازي بها"، على اية حال موضوع مطلبي هو كالآتي:

أرجو صادقا من الحركة الديمقراطية الأشورية " قيادة و نشطاء وقواعد وموازرين" الانتباه جيدا الى كارثة الهجرة القاتلة التي ستخمد أمامها وتندثر بسببها كل الأحلام لا سامح الله، لذلك أنا أقترح على الحركة ما يلي:

1- التشديد على ممثلينا في البرلمان القادم لجعل مسألة الهجرة في مقدمة أجنداتهم النقاشية داخل البرلمان وتشكيل قوة ضغط من اجل ايقاف هذا النزيف و برمجة حملة إعلامية لإقرار قانون تقديم المحفزات المالية والمعنوية لكل من يعود من منفاه الى محل سكناه الاصلي.

2_ نحن لا ندعي ان عصاً سحريه يمكن ان توقف هذه الظاهرة بضربة واحدة، لكن تشجيع الناس على البقاء في أماكنهم هي خطوة هامة وضرورية بالاتجاه الصحيح، والكلام حول هذه الخطوة معناه المطالبة بتوفير اسباب البقاء في أماكن تواجد شعبنا وهي في نفس الوقت تصب في مسار تشجيع اهالينا للعودة الى موطنهم، كمشاريع بناء الجامعة و المدارس والمستشفيات والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية، وتقديم منح وقروض مصرفية تشجع المزارعين ومربي النحل والأبقار والاغنام وتسهيل عملية تصنيع الحليب وفتح معامل ومصانع أنتاجية وخدمية من شأنها ان توفر فرص العمل لأهالينا وهي في ذات الوقت عامل تشجيع لنا نحن المغتربين للعودة والاستقرار في بلداتنا وقرانا.

3_ إذن من المهم جدا يا سادتي تشكيل لجنة مختصصة من ابناء شعبنا الكفوئين وليس بالضرورة ان يكونوا سياسيين، تكون مهمة هذه اللجنة متابعة وتنسيق موضوع كيفية معالجة الهجرة تدعم هذه اللجنة جهود ممثلينا في البرلمان الذين إنتخبناهم وعلى عاتقهم يقع واجب إثارة المسالة بشكل جدي ثم متابعة التفاصيل في دوائر الدولة حيث يصنع القرار.

4_ مناشدة كافة أحزابنا "الكلدواشورية السريانية" ومنظماتنا الخيرية في الداخل والخارج بتبني الفكرة في تنظيم المسيرات والتظاهرات السلمية وإقامة الندوات والقاء المحاضرات التثقيفية بهذا الأتجاه، ولا باس لو تم تخصيص أسبوع او أسبوعين تكون كل الجهود فيه منصبة بهذا الاتجاه، اي أسبوع وقف نزيف الهجرة.

5_ مناشدة الاحزاب العراقية وكافة الجمعيات الوطنية والمنظمات الانسانية والخيرية مع مفاتحة المسؤولين في الحكومة العراقية المقبلة بوجوب تبني ودعم هذه الحملة كونها جزء من واجباتهم الاساسية.

6_ لقد سئم شبعنا من اسطوانات ومماحكات المطبلين للتسمية وملحقاتها المخيبة، نريد عملا جادا يحمي أهلنا في الوطن ويشجعهم على البقاء حيث يحفظ لهم حقهم في العيش الكريم على ارضه.

سادتي الكرام، ليكن شعارنا الموازي للوحدة بل الأفرض، هو أيقاف نزيف الهجرة، وإلا ما فائدة ان يتوحد شعبنا وثلاثة ارباعه يعيش في المهاجر والمنافي؟

هذا هو مطلبي الرئيسي، ولا أظنه مطلبي فقط، بل مطلب الالاف من ابناء شعبنا، والذي يبدع في معالجة هذه المشكلة فهو بحق من سيخلده التاريخ ويمنح له شارة الانتماء الحقيقية الى شعبه ووطنه العراق.

الوطن والشعب وراء القصد

قبة الشمس

واثق ألجلبي

ستظل الدائرة السياسية تكبر شأنها شأن دوائر الماء عندما نرمي قطعة حصاة صغيرة ثم تتوسع إلى أن تتلاشى شيأ فشيأ عكس الدوائر السياسية التي تكبر وتتسع ثم تأكل الدوائر الأصغر منها وهكذا حتى تصبح دائرة وحشية عملاقة ليس من السهولة أن تتلاشى ولكل دائرة مفهوم حول الأحقية السياسية والانتخابية والغريب أنه لا وجود لما يسمى في المصطلحات السياسية بالمعارضة فالجميع في الحكومة والوزارات والايفادات والمخصصات والامتيازات والسفارات خارج البلد والكل يسعى للكرسي ولحقوقه المشروعة وغير المشروعة وكأن الملعب السياسي لا يتسع إلا لبعض الأسماء والكتل.

المراهقة السياسية التي نعيشها الآن بدون ان تحبني على أحد كانت مخيفة ومربكة إلى حد كبير وكانت مما يتسامر به السمّار ويتندر به المتندرون الاختلافات هنا على قدم وساق ولا أعرف سياسياً واحداً إتفق مع سياسي آخر على شي واحد إطلاقا وكأن نموذج الكون إجتمع تحت قبة البرلمان باختلاف الأفندة وتقاطع وجهات النظر الشعب لا يطلب من السياسي أن يمشي في شوارع العاصمة أو المناطق الجنوبية والوسطى والغربية ولا أن يجلس تحت قبة الشمس ولا يريد منه أن يشرب من ماء الحنفية ولا أن يرتقي صهوة الكيا ولا أن يسجل إبنه في مدرسة تبعد ألف ميل من القصر الجمهوري والملكي ولا مكان له فيها لأن المئات الآن من الطلاب يجلسون على مقعد واحد إسمه الوطنية ولا أن يقوم بدفع إيجار منزله أو شقته التي تشبه "قن الدجاج" ولا يريده أن يقف مع طوابير الأفران ولا أن يستيقظ الساعة الخامسة فجرا ويرجع إلى البيت الثامنة مساءا وقد ساعدته قواه المتبقية على حمل كيس أو كيسين أسودين يعلم الله ما فيهما إلى المنزل والى عياله الشعب يريد من السياسي أن يكون قدوة حسنة يحتذى به ليس الآن بل للأجيال وللتاريخ والى من وراء الحدود لو حدث ولو في الأحلام التي يعيشها العراقي كل لحظة أن جلس أحد الساسة مع طفل أو شاب مراهق من ابناء أزقة العراق الجديد ومن الإحياء الفقيرة والبائسة لرأيت السياسي فاغر ألفاه وهو يستقي من هذا الطفل معان للحياة وللسياسة لأن الذي يعيش في هذه الأجواء المعدمة هو أصلب عودا من الذين يعيشون خلف الحواجز وتحت أجنحة "السبالت" وإن الشجرة البرية هي أصلب من نبات الظل الحقيقة تكمن في إدراك المعنى الإنساني للشعوب المجبرة على أشياء ليس لها بد في تقبلها على مضض ومن الضرورة على السياسي أن يعلم أن الشعب مرفوع عنه الحجاب وأن الصراع الدائر اليوم هو صراع على الحكم والكرسي لا على أساس خدمة العراق الجريح .

صلاح زينل

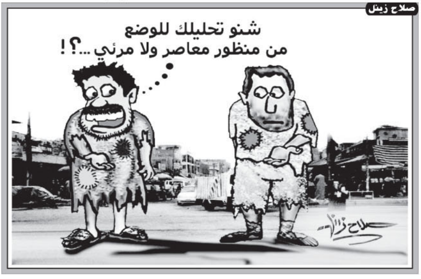
شنو تحليلك للوضع
من منظور معاصر ولا مرئي ...؟!

باختصار

الاحكام الختامية في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد

إعداد - حميد ابو رغيف

نصت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد في فصلها الثامن "الاخير" على مجموعة من الاحكام الختامية والتي لا تختلف كثيراً عن الاتفاقيات الدولية المماثلة.

وتشير الاتفاقية الى وجوب تنفيذ الاتفاقية وتسوية النزاعات وبدء النفاذ اضافة الى التعديل والانسحاب والتوقيع والتصديق القبول والاقرار والانضمام، وعند النظر الى التشريعات العراقية المتوائمة مع الاتفاقية نجد انها لا تحقق الاستجابة الكاملة من قبل العراق للالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية، وعلى هذا الاساس فانه لابد من اعادة النظر في بعض تلك التشريعات من اجل سد الفجوة الحاصلة بين الاتفاقية وتلك التشريعات.

وقد تم اعداد مشاريع قوانين في هذا الصدد من بينها مشروع قانون هيئة النزاهة ومشروع قانون مكاتب المفتشين العموميين ومشروع قانون الرقابة المالية ومشروع قانون مكافحة الفساد، وفضلا عن ذلك فانه تبقى هناك حاجة ماسة الى تشريع قوانين اخرى مثل قانون خاص ينظم المناقصات والمشتريات وقانون للاحزاب وتمويل الحملات الانتخابية وقانون حماية الشهود والمخبرين والضحايا وقانون حق الاطلاعات على المعلومات وقانون ينظم رواتب موظفي الدولة "الدرجات الخاصة" بما فيهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء وغيرهم.

كما اعدت هيئة النزاهة مسودة "قانون مكافحة الفساد" والتي تحتوي على ٥٧ مادة، موزعة على احد عشر فصلا، وقد اخذت هذه المسودة الكثير من الاحكام الواردة في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، لاسيما موضوع التجريم لصور الفساد المنصوص عليها في الاتفاقي مثل شوة الموظفين العموميين الاجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية والمتاجرة بالنفوذ واساءة استغلال الوظائف والرشوة في القطاع الخاص اضافة الى اعاقة سير العدالة.

ونصت المسودة ايضاً على العقوبات التبعية والتكميلية المتمثلة بالمصادرة والعزل، ونلاحظ ان مسودة قانون مكافحة الفساد اعطت السلطة التقديرية للقاضي او للمحكمة في قرار الحجز على اموال المتهم بارتكاب جريمة فساد، ونصت كذلك على احكام تتعلق بتشجيع التعاون مع الجهات القضائية والتحقيقية والرقابية مثل اعطاء صلاحيات لتلك الجهات بمنح مكافآت للمخبرين.

اما فيما يخص مبدأ تضارب المصالح فقد تضمنت المسودة فصلاً كاملاً عن ذلك، حيث ان هذه المسألة قد وردت في الاتفاقية بشكل مطلق، اما في المسودة فقد وردت بشكل مفصل من خلال ذكر بعض صور تضارب المصالح.

واضافة الى كل ما ورد هناك العديد من المواد الاخرى التي تضمنتها مسودة قانون مكافحة الفساد والتي لايتسع المجال لذكرها، الا ان ما نريد ان نشير اليه ان هذه المسودة استجابت في احكامها لمتطلبات اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ والتي صادق عليها العراق في القانون رقم "٣٥" لعام ٢٠٠٧، ونحن هنا نكون قد وصلنا الى ختام سلسلة المواضيع التي طرحناها تباعاً بخصوص اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها العراق، وكل ما نتوق اليه هو توعية المواطن بماهية هذه الاتفاقية من خلال الآليات والاجراءات المتخذة في مجال مكافحة الفساد ونتمنى ان نكون قد وفقنا في هذا لنصل في نهاية المطاف الى عراق مزدهر خال من آفة الفساد.

عندما نفكر !!!!

ذنون محمد

كنت قد كتبت موضوعا في هذه الصحيفة تحدثت فيه عن حكمة كنت قد قرأتها لأحد الفلاسفة والتي تقول أو بمعنى أدق يقول كاتبها وهو أحد أعمدة الفكر الانساني ومن الذين يقدمون العقل ومنطقه السليم على الكثير من ألاشياء المنقولة والتي ربما نقلت بخطأ او مع سبق الاصرار والترصد فليس كل ما هو منقول وجب علينا ألايمان به والتصديق بحيثياته تقول تلك الحكمه المؤثرة او التي أثرت بي على سبيل التحديد والحصر. اني قد عرفت الله بعقلي وليس بعقول الآخرين. وهي من العبارات المنطقية التي لا يختلف عليها عاقل أينما وجد على سطح ألارض وقد قالها ذلك المفكر بعد سلسلة من التجارب المرة التي عاشها في مجتمعة وهو يخالط أبناء ذلك المجتمع قالها أيضا وهو يبحث بين الكتب وبين ما يستمع من مواعظ دينية عن الحقيقة فبعد صراعات نفسية بين عقله وبين ما يستمع من بعض الرجال الذين يفصلون الاشياء على مقاساتهم أو على مصالحهم أن صحت التسمية فبعد سلسلة من التجارب القاسية في التعامل اليومي توصل الى قناعة أكيدة أو يقين مطلق مفاده أن الانسان عليه ان يبحث بنفسه وأن لايجمد عقله أو يجعله على الهامش.. أن المجتمعات ألانسانية عندما تسير على عقلية جامدة وترفض ألانصياع الى لغة العقل السليم تبقى في حال من التخلف وألانهيار الفكري رافضة ان تساير ألابداع ألانساني والذي هو سنة من سنن الحياة خصوصا وأن العقل ألانساني هو في حالة من التجدد وألابداع وهي تساير ما توصل الية ألانسان. أن البعض ما زال يرفض أن يحرك تفكيره أو أن يتأمل قليلا بل ان ملكة العقل قد عطلت لديه فأصبح عرضة الى توارث ألاخطاء دون ألامعان بها او ألبحث في تحليلها.. أن ألامعان بألماضي دون دراسته أو بحثه خطأ يقع فيه الكثير فلو أعطينا للعقل مجالا للبحث أو ألاستنتاج والتحليل والخروج بآراء جديدة لربما أعتبرنا البعض زنادقة مرتدين مع أن المنطق السليم يدعوا الى ذلك ان علينا أن نغذي عقلنا بأستمرار من خلال القراءة وألاستنتاج فليس كل ما منقول هو صحيح فألصحيح دوما هو ما يقبله عقلك وترتاح له نفسك حتى وأن وقف طابور من الناس بألضد منك وهذه حقيقة علينا أن ندركها جيدا ونعي ابعادها ألاخرى. أن البعض ما زال يصم أذنيه بيده رافضا ألاستماع الى ألرأي الآخر وقياساته المنطقية وما زال البعض يردد كألببغاء كل ما يسمع دون أن يحرك عقله فألانسان في أي مجتمع وظرف حياتي عليه واجب منطقي ان يشكل لنفسه ويخطط له نهجا في الحياة من تلقاء نفسه فألانسان جبل على ألاختلاف والتناقض الفكري وهذا ديدنه في الحياة وعلى هذا ألاساس تجده لا يتفق على فكر او طرح واحد فكل أنسان يرى الحقيقة بمنظاره وحسب قناعاته.. فعلى خلفية ذلك المقال وبينما كنت جالسا في المسجد لأداء الصلاة ثارت ثائرة أحد المشايخ ممن كان بجانبي فقال لي كيف ستواجه ربك وأنت تحمل هذا الفكر الشاذ فأبتسمت في وجهه وقلت له سأواجه ربي بهذه ألابتسامة بل ربما يطبطب على كتفي شاكرا لي ذلك الرأي..

فتركت ذلك الشيخ غارقا في ظلماته وفكره الجامد فألحوار أحيانا مع البعض ممن لا يحرك عقله تجده حوارا عقيما لا طائل منه.. ان تهمة التكفير أصبحت عند البعض تطلق بمناسبة أو من دون مناسبة أن هؤلاء ومن خلال فتاويهم المضحكة والتي لا تستند الا على عقلية جامدة أصبحوا يدخلون الناس ويخرجونهم من ملكوت الله وكأنهم أصحاب ألشأن في ذلك فمن حق ألأنسان بل من واجباته التي لا خلاف عليها ان يختار طريقة في الحياة وأن يكون له رأي في الكثير من القضايا الفكرية فألجمود الفكري آفة خطرة أكلت الكثير من سنوات تاريخنا ألانساني والتجارب على ذلك كثيرة لا داعي لذكرها فكل أنسان يرى أن من أسباب تخلفنا هو ما نحن فيه من جمود فما زلنا نكرر خلافات لا أصل لها ونطرح مواضيع للمناقشة لا فائدة تذكر من نقاشها..